الاتحاد الافريقي:

المصالحة الصومالية تدخل مراحلها النهائية

■ اديس ابابا / أ ف ب

أكد الاتحاد الافريقي أمس أن افتتاح دورة برلمان انتقالي صومالي أخيرا في نيروبي يشكل منعطفا كبيرا في هذا البلد في القرن الافريقي الذي تجتاحه حرب أهلية منذ ١٩٩١م.

وقال رئيس المفوضية في الاتحاد الافريقي الفا عمر كوناري أن القسم الذي اداه ١٩٤ عضوا في البرلمان الانتقالي الصومالي ... خطوة كبيرة إلى الأمام من قبل القادة الصوماليين تمهيدا لعودة السلام والأمن والاستقرار إلى الصومال.

وأضاف في بيان أن هذا الأمر يشكل منعطفا كبيرا في عملية المصالحة الصومالية التي بدأت قبل ٢٢ شهرا.

ودعا رئيس المفوضية في الاتحاد الافريقي القادة الصوماليين إلى البقاء موحدين للسماح باختيار اخر ٨١ نائبا في الجمعية الذين يتوقع تسميتهم في نهاية هذا الأسبوع.

كما شكر القادة والشعب الصومالي على دعمهم وتعاونهم أثناء مهمة الاستطلاع الثانية التي قامت بها مفوضية الاتحاد الافريقي في الصومال تحضيرا لانتشار محتمل لبعثة مراقبين عسكريين بعد انتهاء مؤتمر السلام في كينيا.

وبدأت آخر جلسة من محادثات السلام في اكتوبر ٢٠٠٢م في كينيا ودخلت مرحلتها الأخيرة مع مفاوضات حول تقاسم السلطة بين الفصائل الخمس الرئيسية في البلاد قبل انتخاب رئيس انتقالي.

وقد أفتتح البرلمان الانتقالي الصومالي دورته في ٢٢ اغسطس في نيروبي بغياب ممثلي أرض الصومال شمال غرب الصومال والتي اعلنت استقلالها من طرف واحد.

وهي المرة الأولى منذ ١٩٩١م تاريخ سقوط الرئيس الصومالي محمد سياد بري التي يكون فيها للصومال برلمان يعترف بسلطته كل زعماء الحرب الرئيسيين الذين يتقاسمون الأرض منذ انهيار هيكلية الدولة.

اعتصام تضامني في غزة مع معركة الامعاء الخاوية ..

تحرك فلسطيني واسع لمطالبة المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل

■.. رام الله / الثورة / وكالات الانباء /

في الوقت الذي شدد فيه نبيل شعث وزير االخارجية الفلسطيني على ضرورة استجابة اسرائيل لمطالب المعتقلين الفلسطينيين والعرب الذين قرروا في سجن عسقلان تعليق إضرابهم لمدة يومين اثر وعود اسرائيلية بتلبية مطالبهم

.. وندد الرئيس ياسر عرفات بالممارسات الاسرائيلية الوحشية وماتقوم به ادارات سجون الاحتلال من اساليب تعذيب وتنكيل واذلال وحرمان بحق الاسرى ضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقات والمواثيق الانسانية والدولية ، مرتكبة الجرائم التي لايمكن السكوت عليها .

ووفق بيان صحفي صدر في رام الله لم يتطرق إلى تعليق اسرى عسقلان اضرابهم مؤقتا / دعا عرفات

خلال اجتماع للهيئة العليا لمتابعة شؤون الاسرى الذين دخل اضرابهم من الطعام يومه الخامس عشر المجتمع الدولي ومنظماته الانسانية والحقوقية لاستنكار وفضح هذه الممارسات والضغط لايقافها واجبارها على الالتزام بالقوانين والشرعية الدولية .

واشاد بصلابة وصمود وشموخ الابطال الاسرى وتلاحمهم واصرارهم على تحقيق مطالبهم العادلة .

ودعا إلى حشد كافة الطاقات والاستمرار في الفعاليات النضالية والتكاتف مع أبطال الحرية والاستقلال كما ثمن الفعاليات النضالية الواسعة من قبل مناصري القضية الفلسطينية على المستوى المحلي والعربي والاقليمي والدولي في كافة المناطق والبلدان الصديقة والشقيقة والحرة في العالم للتضامن مع الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

● من جانبه قال شعث الذي اعلن عن مشاركته امس في الاضراب عن الطعام في خيمة الاعتصام المفتوح التضامنية في غزة ان مطلبنا هو تحريرهم .. وإلى ان يتم تحريرهم لا بد من الاستجابة لمطالبهم. فهي عادلة ومحقة ويقف إلى جانبها العالم.

واكد شعث أن الشعب الفلسطيني بكافة فئاته يولي قضية تحرير الاسرى نفس الاهمية التي يوليها لتحرير الارض الفلسطينية المحتلة .

واضاف ان اسرائيل بدأت امس في الاستجابة لبعض مطالب الاسرى مشددا على دعم صمود الاسرى في سجون الاحتلال الاجرامية القبيحة حتى يحصلوا على ما يريدون وتحقيق مطالبهم العادلة .

واكد الوزير على بذل كافة الجهود لتحرير الاسرى وعودتهم إلى ديارهم .. انهم دفعوا ثمنا غاليا من اجل تحرير الوطن ومسؤوليتنا ان نقف إلى جانبهم ونناضل ونقاتل من اجل تحرير الوطن والاسرى لانهما صنوان لا ينفصل احدهما عن الاخر.

ويشارك منذ بداية اضراب المعتقلين اكثر من مائة فلسطيني من مختلف الفصائل وعشر نساء من امهات المعتقلين يتقدمهم وزير شؤون الاسرى هشام عبدالرازق في خيمة الاعتصام .

● من جهة ثانية اكد محمد الهندي القيادي في حركة الجهاد الاسلامي والذي اعلن ايضا مشاركته في الاضراب التضامني عن الطعام في خيمة الاعتصام ان الاضراب عن الطعام معركة الشعب الفلسطيني كله .

واضاف كان هناك حديث مع ادارة السجون واستجابة لبعض مطالب الاسرى وبعد يومين سيكون استجابة للمطالب الاخرى واذا تمت الاستجابة سيتم تعليق الاضراب ولكن اذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم سيستمر الاضراب .. ونؤكد ان الاضراب سيؤتي ثماره ولا يمكن ان تنكسر ارادة شعبنا .

■ مسيرات في عدد من المدن الفلسطينية تضامناً مع الأسرى أمس .. epa

وأشار إلى ان كل الوسائل متاحة من اجل تحرير اسرانا ومنها خطف جنود اسرائيليين وغير ذلك وهذه المسالة مفتوحة داخل وخارج السجن .

وبدعوة من الجهاد الاسلامي شارك المئات من الاشخاص امس في الاضراب والاعتصام التضامني في غزة .

واكد مسؤولون فلسطينيون امس ان قرار الاسرى في سجن عسقلان الاسرائيلي تعليق اضرابهم عن الطعام حتى غد جاء بعد موافقة مصلحة السجون الاسرائيلية تلبية بعض مطالبهم والموافقة على بحث المطالب الاخرى .

لكن رئيس نادي الاسير الفلسطيني / عيسى قراقع / حذر من امكانية تراجع مصلحة السجون عن الاتفاق المبدئي مع معتقلي سجن عسقلان .

وقال قراقع في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية في بيت لحم ان الاتفاق انفراج جزئي ولا يوجد ضمانات في اتفاق مع ادارة السجون .

واضاف بقية السجون ما زالت تخوض الاضراب وفعاليات التضامن ستستمر ودعا الصليب الاحمر لان يكون مراقبا على اي التزام واتفاق من اجل تحسين وضع الاسرى.

وحسب الاتفاق وافقت ادارة السجون الاسرائيلية على منح تسهيلات للمعتقلين تتعلق بزيارة النساء من الاقارب من الدرجة الاولى وتخفيف سياسة تفتيشهم وهم عراة وادخال الخضار والفواكه وزيادة كمية اللحوم وامور حياتية اخرى .

لكن قضايا تتعلق بازالة الزجاج الفاصل في غرف الزيارة والغرامات المالية الباهظة التي تفرضها ادارة السجون بحق المعتقلين والالتحاق بالجامعات المحلية والاتصال الهاتفي الدائم مع الاهالي لا زالت تنتظر التفاوض .

وعلق ٨٠٠ معتقل فلسطيني في سجن عسقلان الجمعة وحتى الاثنين اضرابهم عن الطعام الذي بدأ منتصف أغسطس الجاري ويشارك فيه نصف السجناء الفلسطينيين البالغ عددهم نحو ثمانية الاف معتقل في السجون الاسرائيلية ، كما اعلن نادي الاسير الفلسطيني .

ولا يشمل القرار السجناء الباقين المضربين عن الطعام وعددهم قرابة ٣٢٠٠ معتقل في سجون مختلفة .

وكانت السلطات الاسرائيلية اعلنت انها لن تتنازل امام اي من طلبات المعتقلين المضربين عن الطعام ، على الرغم من انها ضاعفت ضغوطها لوقف هذا الاضراب .

واكد وزير الامن الداخلي الاسرائيلي تساهي هانغبي لن ننصاع لاي طلب ومن وجهة نظري يمكنهم المضربون ان يستمروا بحركتهم حتى الموت .

وقال قدورة فارس وزير الدولة في الحكومة الفلسطينية ان اضراب الاسرى لا يمكن ان يستمر إلى ما لانهاية وانه يتوجب البحث عن مخرج يحفظ للمعتقلين مطالبهم .

انتخابات لبنان

علي العماري

● بموافقة الحكومة اللبنانية على تعديل المادة ٤٩ من الدستور سجلت أول بادرة في تاريخ لبنان الحديث وفتحت المجال واسعاً أمام الرئيس العماد اميل لحود لتمديد فترته الرئاسية لولاية ثانية لثلاث سنوات أخرى.

وجاءت هذه الخطوة بعد تجاذب سياسي مبكر احتدم أواره على الساحة السياسية اللبنانية بين مؤيد ومعارض لفكرة تعديل الدستور تمهيداً لتجديد أو تمديد الفترة الرئاسية للرئيس لحود للمرة الثانية والتي تنتهي ولايته الأولى في شهر نوفمبر المقبل.

وعلى الرغم من موافقة الحكومة اللبنانية على مبدأ التعديل الدستوري، إلا أن الجدل يستمر في لبنان حول الموضوع، فالمادة ٤٩ من الدستور اللبناني تنص على ولاية واحدة غير قابلة للتجديد، لكن الدستور يعطي الرئيس الحق في إدخال تعديلات جديدة بهذا الشأن.

وما زالت هذه القضية مفتوحة الأبواب على كافة الاحتمالات، إما أن يقبل الرئيس لحود الاستمرار في قيادة مسيرة الإصلاحات والتغيير التي يقودها أو أنه سيتخلى عن رغبته في تولي دفة البلاد لثلاث سنوات قادمة، بإفساح المجال أمام مرشحين آخرين يتنافسون على المنصب، الذي سيجري التصويت على انتخابهم في مجلس النواب لاختيار الرئيس المقبل.

ويجري الحديث حول ضرورة الالتزام بالدستور واحترامه، لكن شركاء العمل السياسي في لبنان يرفضون أي تدخل خارجي في شئون بلادهم الداخلية ولا يقبلون أي ضغوط أجنبية تمس خياراتهم الوطنية والقومية ووحدة وسيادة وسلامة لبنان واللبنانيين بمختلف طوائفهم ومشاربهم الفكرية وتوجهاتهم الحزبية والسياسية.

وبهذا الموقف الحريص والواعي يقطع اللبنانيون الطريق أمام تخرصات الأعداء ومؤامراتهم وفي مقدمتهم إسرائيل والجهات الخارجية الأخرى التي تريد اللعب بورقة الطائفية والتشكيك في صحة ومصداقية العلاقة الأخوية القائمة بين لبنان وسوريا والتقليل من شأنها تارة بالدعوة لسحب كامل القوات السورية العاملة في الأراضي اللبنانية وتارة أخرى باسم أن دمشق تمارس سياسة الإملاء على بيروت والتحكم بصناعة القرار السياسي في لبنان.

ودائماً ما تؤكد سوريا ومعها لبنان على عمق العلاقات الأخوية والتحالف الاستراتيجي بينهما، وعلى خيار المقاومة لتحرير الأرض العربية التي تحتلها إسرائيل منذ حرب ١٩٦٧م في مزارع شبعا اللبنانية وهضبة الجولان السورية وفلسطين.

وتمارس بعض الدول الغربية ضغوطاً قوية على سوريا ولبنان بسبب مواقفهما القومية الثابتة المعادية للاحتلال والرافضة تقديم التنازلات لإسرائيل بالمجان أو الاعتراف بها قبل إقرارها بمبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية والخطط والاتفاقيات المعلنة والموقعة الداعية إلى إنهاء الاحتلال مفتاح الحل لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط.

ولا غرابة إذا ما لوحت أطراف خارجية باستخدام سياسة العصا والجزرة ضد سوريا ولبنان لإسكات صوت المقاومة في كل مناسبة أو مرحلة حرجة تمر بها المنطقة وخاصة في هذه المرحلة العصيبة بالذات لغياب التضامن العربي الحقيقي وفقدان الأمل في إقامة مشروع دفاعي مشترك للأمن القومي العربي.

في جلسة استثنائية:

الحكومة اللبنانية تقر مشروع تعديل دستوري لتمديد ولاية "لحود"

● ألقت الحكومة اللبنانية بثقلها أمس خلف استمرار الرئيس اميل لحود في منصبه بعد انقضاء ولايته التي تدوم ستة أعوام في نوفمبر المقبل وهو أمر يتطلب تعديل الدستور حيث أقر مجلس الوزراء اللبناني في جلسة استثنائية مشروع قانون لتعديل المادة ٤٩ من الدستور اللبناني بحيث يتم تجديد ولاية رئيس الجمهورية الحالي اميل لحود ثلاث سنوات إضافية.

وأوضح وزير الإعلام ميشال سماحة للصحافيين أثر الجلسة التي لم تستغرق سوى ٢٠ دقيقة أن الحكومة أقرت موضوع تعديل المادة ٤٩ من الدستور لتمديد ولاية الرئيس لحود ثلاث سنوات إضافية حتى ٢٣ نوفمبر عام ٢٠٠٧م.

وأشار إلى أن ثلاثة وزراء فقط هم وزراء كتلة اللقاء الديموقراطي التي يترأسها الزعيم الدرزي وليد جنبلاط اعترضوا على التعديل الذي أبلغت سوريا جميع الفعاليات اللبنانية التي التقتها في الأيام الماضية بضرورته في المرحلة الحالية.

وافق على التعديل الدستوري ٢٣ وزيرا من أصل ٣٠ عضوا في الحكومة بمن فيهم رئيسها رفيق الحريري وتغيب عن الجلسة الخاطفة أربعة وزراء لوجودهم خارج لبنان.

ترأس لحود الجلسة على عادته لافتا إلى أن الوضع الإقليمي استثنائي وحرج مشددا على استمرار التهديدات الإسرائيلية للبنان وفي مقدمتها خطر التوطين للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

كما شكر لحود مسبقا ثقة الوزراء به لموافقتهم على تعديل الدستور من أجل مصلحة البلاد العليا وغادرها لارتباطه بمواعيد سابقة كما أوضح سماحة.

ثم ترأس الجلسة رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري المعروف بمعارضته لتعديل الدستور وقال كما ذكر سماحة أؤكد على ما أعلنه لحود عن خطورة الوضع الإقليمي الذي يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة لا سيما لأجراء تعديل دستوري ينص على تمديد ولاية رئيس الجمهورية ثلاث سنوات.

من ناحية أخرى اصدر مجلس الوزراء مرسوما بفتح دورة استثنائية لمجلس النواب لإبرام التعديل الدستوري تبدأ الاثنين المقبل وتنتهي مطلع أكتوبر القادم.

وأوضح مصدر نيابي لوكالة الصحافة الفرنسية إبرام التعديل الدستوري في مجلس النواب يتطلب ثلثي الأعضاء الذي يبلغ عددهم الإجمالي ١٢٨ نائبا.

ولفت المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته إلى أن مجلس النواب سيلتئم في الدورة الاستثنائية فقط لإقرار التعديل بدون إعادة انتخاب لحود لهذه السنوات الثلاث.

يذكر بان موضوع التمديد أو التجديد للحود وما يتطلبه من تعديل دستوري كان قد أثار في الأسابيع الأخيرة سيلا من الانتقادات من شخصيات لبنانية مسيحية ومسلمة سياسية وروحية.

حساب الربح والخسارة في حل أزمة النجف !!

■.. بغداد / شينخوا/

استبشر العراقيون بحل أزمة النجف وفقاً لمبادرة المرجع الديني الأعلى آية الله علي السيستاني وعودة الهدوء إلى هذه المدينة المقدسة لدى المسلمين عموما وللطائفة الشيعية بصورة خاصة .

ورغم الآمال التي يشعر بها العراقيون بأن حل أزمة النجف بداية لتحول مجريات الأحداث في العراق نحو الاستقرار ، لكن بعض المراقبين اعتبروا الأمر حلا مؤقتا لأزمة أكبر من ان تحل فالأزمات في العراق تتجاوز القتال في النجف بين قوات الاحتلال الأمريكية وجيش المهدي الذي يقوده الزعيم الديني الشاب مقتدى الصدر إلى معارك مستمرة بين القوات الامريكية والمقاومة العراقية في الرمادي والفلوجة في الغرب والموصل في الشمال وبعقوبة في الشرق اضافة إلى عدم وضوح موقف جيش المهدي وزعيمه مقتدى الصدر في المدن الجنوبية مثل البصرة والعمارة والناصرية ومدينة الصدر في العاصمة بغداد ويشير تجدد القتال أمس السبت في مدينة الصدر بين جيش المهدي والقوات الامريكية إلى ان اتفاق النجف ترك الكثير من الامور المعلقة التي ربما ستثار في اية فرصة قريبة ، فهو لم يتعرض لمستقبل الصدر السياسي ، وهل سيكون انصار الصدر تياراً سياسياً يستطيع المشاركة في اللعبة السياسية أم أنه سيبقى خارج اللعبة السياسية كما كان في السابق ؟ وهل سيسمح للصدر بتولي أمر الخطابة في مسجد الكوفة في أيام الجمع أم سيمنع من ذلك ؟ خصوصا ان الصدر يحرك اتباعه من خلال تلك الخطب .

كما ان الاتفاق لم يتطرق إلى مصير جيش المهدي ولا يعرف هل طلب القاء السلاح الذي تريده الحكومة يقتصر على المتحصنين في مدينة النجف فحسب ، أم انه يشمل جيش المهدي في بقية المدن العراقية ، وبخاصة في الجنوب ومدينة الصدر في العاصمة بغداد ؟ خصوصا ان الأنباء تشير إلى ان اتباع الصدر في النجف لم يسلموا اسلحتهم للشرطة العراقية وانما سلموها لقيادتهم ، التي تولت حفظها في أماكن سرية .

ويؤيد هذه المخاوف ما أعلنه الشيخ أحمد الشيباني المتحدث باسم الصدر من ان جيش المهدي لن يتم حله كما تريد الحكومة العراقية المؤقتة ، مضيفا ان " الجيش الامريكي يعتقد انه انهى جيش المهدي سيستمر في قتال القوات المحتلة إلى ان تغادر العراق وفي حساب الرابحين والخاسرين في أزمة النجف يبدو ان الرابح الاكبر هو السيستاني والمرجعية الدينية التي ظهرت كقيادة تستطيع فرض رأيها على الجميع ، اما القوات الامريكية فقد اضطرت للانصياع لتطوير الاحداث وانسحبت دون ان تحقق هدفها بالقضاء على الصدر واتباعه ، ومن الخاسرين ، ايضا الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي ويرى المؤرخ العراقي غسان عطية ان " فشل حكومة علاوي في وضع حد " للاقتتال في النجف يعتبر هزيمة لها وعلى صعيد آخر فان القتال مستمر في انحاء اخرى من العراق بينها ، الفلوجة التي تتعرض لقصف جوي امريكي يوميا ويقول محمد السعدي موظف في وزارة التربية ان مبادرة السيستاني كانت الحل الوحيد لوقف القتال في النجف وأتمنى من اطراف القتال في الفلوجة أن يستفيدوا من هذا الدرس ويوقفوا قتل الابرياء ، ولكن السؤال : هل يوجد شبيه للسيستاني في الفلوجة لكي يحل الأزمة هناك؟

■ النجفيون يشيعون قتلاهم أمس .. epa